

## التكليف الجرمية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

(Status of Criminal Offence in Islamic Law and Conventional Law)

\* الدكتور هدايت خان

أستاذ المساعد بقسم الشريعة بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية جامعة العلامة إقبال المفتوحة إسلام آباد

### ABSTRACT

*Status of Criminal Offence in Islamic Law and Conventional Law. The criminal law is based upon crime, if there is crime, there is punishment. But there is a dire need to know which act or omission is crime and which is not. And how a crime is established? Which elements are required to form a crime? How many kinds of crime? And which crime is liable to be punished? In this article it has been tried to discuss the definition of crime which is defined by different Islamic scholars, jurists and conventional jurists. Some Islamic jurists did not confined crime and its punishment to this world but they included crime to those acts and omissions which could not be punished in this world but be punishable here in after. There is also a discussion about different kinds of crime and its effect on punishment. Crime has been defined by Blackstone and Stephen which is almost applicable in conventional law. Crime has also been defined in Pakistan Penal Code and Criminal Procedural Code. A comparison of crime has also been done between Islamic Law and Conventional Law and the differences between these two laws have been highlighted.*

**Key Words:** Crime, Definition, Islamic Law, Conventional Law, Jurists, Kinds of crime, Punishment.

يمكن القول هنا أن المشع الوضعي بالرغم من أنه يضع نصوصا للجرائم والعقوبات ويضع لكل جريمة عناصر يميزها عن غيرها لكن مع ذلك يخشى ويخاف من قصر هذه النصوص وعجزها عن القيام بواجبها في يوم ما أو في مكان ما، الأمر الذي لا يكفل الأمن أو الاستقرار ولا يقوم بسد حاجة المجتمع واحتياجاته لكل ما يجد ويستحدث من ظروف وقضايا.

تعريف الجريمة في اصطلاح الفقهاء

ولقد عرفها الماوردي بقوله: "الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير"<sup>(1)</sup> قيد

الماوردي المحظورات بأنها شرعية ليخرج بذلك ما سواها من محظورات إدارية ونظامية.

ثم جاء بقيد آخر وهو أن تكون هذه المحظورات الشرعية قد وضع الله لها عقاباً، فكلمة الزجر تلقى هذا الظل العقابي وهذه العقوبة قد تكون حدّاً نافذاً أو عقوبة متروكاً تحديدها لولى الأمر بعد أن حدد الشارع الجريمة. وأيضاً يخرج هذا التعريف فعل الحيوان من أن يكون جريمة، وهذه حقيقة في الفقه، ومتفق عليها بين جميع الفقهاء. لأن فعل الحيوان ليس محظوراً شرعاً<sup>(2)</sup>.

وعرفها الشيخ أبو زهرة بقوله "هي فعل ما نهى الله عنه وعصيان ما أمر الله به"<sup>(3)</sup>.

وهذا التعريف موافق لتعريف الذي قال العلماء "أن الوقوع في العمل الموجب للعقاب، أو الاحتراز عن المأمور به والذي يجب العقوبة، وذلك لأن الشارع قررها، وهو إما أن تكون في الحياة، وإما أن يكون أخروياً، هذا مبني على العموم. وشامل لكل معصية، الموجبة للعقوبة في الحياة أو بعد المآة"<sup>(4)</sup>.

إذن تعريف الجريمة للمهاوردي تعريف خاص، وهو ما يقتصر على الظاهر فقط، أما تعريف الجريمة الذي قال به أبو زهرة، فهو تعريف عام يشمل الفعل الخفي منها والظاهر. والفعل الخفي الذي يفعله الإنسان فيما بينه وبين نفسه لا يعلمه إلا الله. الأمر الذي يجعله غير مجرم قضائياً، ولا يقع تحت طائلة العقاب الديني، وما يتسلح به القضاء من جزاءات لتطبيقها على كل محذور ظاهر إلا أن من يفعل هذا الفعل الخفي يعدّ مجرمًا دينياً فيما بينه وبين ربّه لأن الله تعالى هو الذي يعلم السر، حيث يقول تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمُمْ مَا تُؤَسُّوسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ}<sup>(5)</sup>.

ويتبين من التعريف الشرعي للجريمة، أنها تحققت بأمر تالية:

- 1- أن يكون طلب الاتيان به أو الكف عنه صادراً من الشرع.
- 2- أن يكون الطلب أو الترك بطريقة الجرم، بأن تكون صيغة الامر تدل على الحتم، مثل طلب إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، وأن تكون صيغة النهي دالة على أنه حتمي أيضاً مثل قوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَحُمُ الْجُنُزِيرِ وَمَا أَهْلَ لِعَيْرِ اللَّهِ بِهِ}<sup>(6)</sup>.
- 3- أن يرتب الشارع على فعله أو تركه عقوبة دنيوية (حد أو تعزير) فإذا كان الفعل أو الترك غير معاقب عليه دنيوياً، فليس بجريمة من الوجهة الدنيوية، حتى وإن كان معاقباً عليه أخروياً، مثل الكبر والحقد والحسد وغير ذلك من المعاصي التي لا يمكن إثباتها، فهي ليست بجرائم من الوجهة الدنيوية مع أنها معاقب عليها في الآخرة<sup>(7)</sup>.

الكلمات الأخرى التي تتقارب وتشابه مع معنى الجريمة وهي المعصية والجناية. المقارنة بين الجريمة والمعصية. المعصية من العصيان والعصيان ضد الطاعة<sup>(8)</sup>.

يقال: عصى يعصى معصية وعصياناً فهو عاص ومنها قوله تعالى: {وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى} (9)، وقوله تعالى: {وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِينًا} (10). وقوله تعالى: {وَيَتَنَاجُونَ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ} (11).

الجريمة خروج عن الطاعة وكذلك المعصية، فهما يلتقيان في المعنى العام. فالمعصية حركة محظورة وفعل محظور إلا أن المعصية تحمل بعداً آخر وهو الشدة المصاحبة لهذا التحرك ويلاحظ معنى القوة في هذا الفعل لأن المعصية أصلها الامتناع بالعصا (12).

إذن لفظ جريمة ومعصية وخطأ والإثم، مترادف المعني، رغم وجود الاختلاف في إشارتها البيانية، فلو حظ فيها الحبيث المكتسب منها، والامر المستكره عند العقول السليمة .

أما الإثم فيشاهد فيه أنه مانع عن الوصول إلى معاني إنسانية عالية، وذلك اسم للأفعال المبطئة، والخطيئة يلاحظ في معناها أن الشر مستغرق ومستولى على النفس ، حتى يصدر عنها بلا إرادة إليه ولذلك لا يعتبر خطأ إلا باستقرار الشر في القلب (13) كما قال تعالى: {بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} (14).

#### الجريمة والجنائية

"الجنائية هي الأفعال المؤدية بالنفس أو المضرة بجزء من أجزاء البدن" (15).

فالجنائية تعنى الجرم والذنب الذي يرتكبه الانسان الموجب عليه عقاب او قصاص في حياة الدنيا او الآخرة (16). ومن معانيها إدعاء الذنب: التجني: مثل التجرم وهو دعوي ذنب علي من لم يفعله (17). وتتطابق كلمة جنائية مع معاني الجريمة في معنى الجرم والذنب وعمل إنسان يجب العقاب وفي معنى الكسب المكروه. الجنائية هي الذنب أو المعصية أو أي فعل محرم ما يجنيه المرء من شر اكتسبه.

الجنائية عند الفقهاء تجد معنيين:

أولاً: هي كل فعل محرم سواء وقع ا على نفس أو اموال أو غيرهما.

ثانياً: التعدي على النفس أو الاعضاء، كقتل وجرح وضرب (18). ولكن كثيراً من الفقهاء يعتبر الجريمة بمعنى الجنائية والعكس أيضاً كما عند الحنفية (19). يتبين من التعريف الأول للجنائية عند الفقهاء. أنها تطلق شرعاً على الأقوال والأفعال العدوانية المحرمة شرعاً، سواء كونها على الإنسان أو على المال أو الاعراض أو على البهائم أو الجماد.

فإن كان العدوان على النفس فهي جنائية القتل، وإن كان على دونها من الأعضاء فتكون جنائية جرح، وإن كان على الفروج فجنائية زنا، وإن كان على الاعراض فمن قبيل جنائية قذف، وإن كان العدوان على

الأموال المسروقة، إن أخذ خفية، وجناية حرابة إن أخذ بقوة السلاح وإن كان العدوان على العقول بالمشروب أو المأكول المسكر، فيقال لها شرب، وإن كان العدوان على الجهاد أو البهائم فهو غضب أو إتلاف ولكن يظهر من التعريف الثاني أنها هي الاعتداء الواقع على النفس وما دونها من أعضاء الجسم<sup>(20)</sup>.

تعريف الجريمة في اصطلاح القانونيين

تعريف بليكستون (Blackstone):<sup>(21)</sup>

عرف الجريمة كالتالي: هي عمل يرتكب أو يهمل كانتهاك لقانون عام يمنع ارتكاب هذا العمل أو إهماله. وله تعريف آخر أيضاً وهو: الجريمة هي انتهاك الحقوق الشعبية و ترك الواجبات تجاه المجتمع بصفته مجتمعا<sup>(22)</sup>.

تعريف ستيفن (Stephen):<sup>(23)</sup>

الجريمة انتهاك حق بسبب الميل الخاطيء إلى هذا الانتهاك فيما يتعلق بالمجتمع بصفة عامة<sup>(24)</sup>.

هذا التعريف يشير إلى انتهاك حق في مقابل التعريف السابق الذي يشير إلى انتهاك القانون العام. ولكن بالرغم من هذا فالتعريف ليس خالياً من الخطأ، لأنه يضيق مدى الجريمة إلى انتهاك الحقوق فقط، بينما يلقي القانون الجنائي المسؤولية على هؤلاء الأشخاص الذين يهملون ما نيظ بهم من واجب من قبل القانون فمثلاً: إذا أهمل الوالد<sup>(25)</sup> توفير الغذاء أو الملابس أو الرعاية الطبية لطفل أو سلك الزوج نفس السلوك مع زوجته، يعتبر هذا الإهمال جريمة<sup>(26)</sup>.

التعريفات التي أدلاها Blackstone و Stephen تركز على أن الجرائم، هي انتهاكات القوانين التي تلحق ضرراً بالمجتمع، وموقفهم يشبه موقف الرومان من الجرائم، فهم اعتبروها عدواناً على المجتمع واعتبروا المحاكمات العدل الشعبي، ولكن بالرغم من هذا، فليس كل ما يلحق ضرراً بالمجتمع من الأعمال جريمة. فالتعريفات المذكورة ليست إلا توضيحات عامة للجريمة وليست تعريفات جامعة مانعة.

أما قانون العقوبات الباكستاني فقد عرّف في المادة (40) الجريمة بقوله: "الجريمة هي التي تعاقب بها تحت هذا القانون أو تحت أي قانون خاص"، وأيضاً معنى الجريمة في المواد 177 و 176 و 112-116-141-144، 202، 201.

نفس المعنى إذا كانت العقوبة تحت أي قانون خاص بالحبس لمدة ستة أشهر أو زائد مع الغرامة أو بدونها<sup>(27)</sup>.

ونصت المادة 4 (5) من قانون الإجراءات الجنائية الباكستاني على تعريف الجريمة "بأنها كل فعل أو كف منهي عنه قانوناً ويفرض له عقاباً"<sup>(28)</sup>.

مهما كان تعريف الجريمة فمن الواضح أنها تعدّ من قبل الفرد على المجتمع. وربما كان رسل (29) على حق في الملاحظة بأن فقهاء القانون لم يعرفوا الجريمة بطريقة مقنعة وبناء على هذا لم يحاول التعريف الجريمة في القانون الجنائي، وقد استخدم فيه كلمة offence مكان Crime، وطبقاً للمادة (40) Offence يقصد به "كل ما يعاقب عليه القانون". إذن تصور الجريمة امر نسبي فكل ما اعتبرته الحكومة جريمة فهو جريمة وبها أن تصور الجريمة يتغير من وقت لآخر، لا يمكن أن توضع لها قوانين ثابتة كتجديدها.

### خصائص الجريمة

على ضوء هذه التعريفات يمكن استخلاص خصائص الجريمة كما يلي:

- 1- أنها (الجريمة) فعل له مظهر خارجي، فالجريمة سواء كانت عملاً أو امتناعاً، لا يمكن أن تنتج إلا عن تصرف خارجي، أي فعل ما يحرمه القانون أو الامتناع عن فعل ما يوجب.
- 2- أنها مخالفة للقوانين التي تهدف إلى بقاء النظام الاجتماعي، وتكفل السلامة والطمأنينة العامة.
- 3- أن القانون يفرض لها عقاباً فلا يكفي أن يكون الفعل أو الترك مخالفاً للقانون ولو كان يصلح أساساً لدعوى مدنية بالتعويض.
- 4- أنها لا تعتبر جريمة جنائية إلا إذا ارتكبت دون حق فإذا كان الفعل استعمالاً لحق أو قياماً بواجب فلا يعتبر جريمة، مثلاً القتل دفاعاً عن النفس يعتبر استعمالاً للحق وبالتالي لا يُعدّ جريمة.
- 5- وأنها صادرة عن إنسان فما يأتيه الحيوان مهما كان خطيراً في نتائجه لا يعتبر جريمة إلا إذا كان محرراً له إنسان أو كان ذلك ناجماً عن إهماله، ويجب أن يكون مرتكب الجريمة أهلاً لتحمل المسؤولية ولا يكون كذلك إلا إذا كان مميزاً حر الاختيار. فالجريمة تكون عن إرادة الإنسان ولكن إذا شلت إرادته وبالتالي كان عديم الاختيار، كان غير مسؤول بسبب الإكراه أو الضرورة أو القوة القاهرة أو الجنون أو السكر غير الاختياري (30).

### الجريمة بين الشريعة والقانون الوضعي

يمكن القول هنا أن المشرع الوضعي بالرغم من أنه يضع نصوصاً للجرائم والعقوبات ويضع لكل جريمة عناصر يميزها عن غيرها لكن مع ذلك يخشى ويخاف من قصر هذه النصوص وعجزها عن القيام بواجبها في يوم ما أو في مكان ما، الأمر الذي لا يكفل الأمن أو الاستقرار ولا يقوم بسد حاجة المجتمع واحتياجاته لكل ما يجد ويستحدث من ظروف وقضايا.

وفي الظاهر تتفق القوانين الوضعية مع الشريعة في أن المقصد من العقاب عليها هو صيانة مصلحة المجتمع، ونظامها، ولكن تختلف الشريعة الإسلامية عن القانون من وجهين (31).

ان الأخلاق الفاضلة من اساسيات المجتمع في الاسلام، ولهذا يحث على حمايتها وتشدد فيها فتزجر بعقاب من وقع في فعل يجرها، أما القانون فيمكن ان يهملها بالكلية، إلا في حالة ضرر مباشر للفرد أو أمن أو لعامة الناس، فلاجل ذلك لا يعاقب الزاني إلا في الاكراه من أحد الجوانب، أو كان الزنا بغير الرضاء تاماً، لأنه في الحالتين يجلب الضرر المباشر افردا كما يمس الأمن العام، أما الشريعة فتعاقب به في كل الحالات، لأنها تعتبر هاجرمة وتضر الخلق والمجتمع معا. ومثل ذلك ءشرب الخمر لا يعد مجرماً ما عدا وجوده مسكراً في الطرق العامة لامكانية اعتداء وايداء الناس لا بكونه من الراذائل بذاته او لاتلاف المال والخلق وسلب العقل واضرار الصحة. لكن الاسلام حكم بعقابه اذا شرب سواء سكر ام لا.<sup>(32)</sup> لرعايتها لوجهة الخلقية في مشروعية الاحكام، وهي دين كامل، اللذي يأمر بمحاسن الأخلاق، ويحث على الفضائل.

يشرع الله تعالي احكام الشريعة وهو الشارع الوحيد اللذي يوحي إلي نبيه، ، أما القانون الوضعيفهو الانسان الذي يضعها. فمن يطالع عقوباتها يتبينه أن بعضها وجبت بتصريح الوحي المتلو أو بفصل الرسول أو قوله، وأن البعض الآخر قد ترك فيه تحديد الفعل المكون للجريمة والعقوبة المقررة لها إلى الهيئة الحاكمة، ولكن لم يترك لهذه الهيئة أن تفعل ما تشاء، بل هي مقيدة في اعتبارها باصولها و ضوابطها وروحها، فلا يجوز تحريم ما أحلت، ولا تحليل ما حرمت، ولا عقاباً إلا بأمرت، ولا بما ضد مقاصد، ونصوص الشرع، فلا بد ان يحترز في التقنين عن التجاوز من حدود الله، واكثر ما يتعلق بفقهاء الجنائيات منزل من الله.<sup>(33)</sup>

#### تقسيمات الجريمة

حماية الأمور الخمسة التي أجمعت الشرائع كلها على ضرورة المحافظة عليها، فكل ما يعد ضرراً في نظر الشارع يكون دفعه واجباً، وبمقدار قوته تكون قوة الدفع.

والجرائم كلها محرمة منهي عنها شرعاً ومعاقب على إتيانها ولكنها تختلف وتتمايز من حيث الحقوق وخطورتها على المجتمع والأفراد ومن حيث القصد إليها وعدمه ومن حيث طريقة ارتكابها ووقت كشفها. ومن حيث المجنى عليه فيها.

تنقسم الجريمة من ناحية الخطورة إلى قسمين:

1- جريمة عقوبتها مقدرة وتشمل جرائم الحدود والقصاص.

2- جريمة غير مقدره وهى جرائم التعزير وتنقسم الجريمة من حيث القصد وعدم قصده إلى قسمين. جريمة مقصودة وجريمة غير مقصودة وتنقسم الجريمة من حيث طريقة ارتكابها إلى جريمة إيجابية وجريمة سلبية. اما من حيث وقت ظهورها نجدها تنقسم إلى متلبس بها وجريمة غير متلبس بها. وتنقسم إلى من حيث المجنى عليها إلى قسمين: كونها ضد الجماعة او ضد الفرد. هذه التقسيمات توصيف وتصنيف للجرائم. وقد يجتمع في الجريمة الواحدة عدة صفات مما ذكر فلو أن شخصاً قتل آخر بآلة تقتل غالباً وضبط وقت ارتكابه الجريمة. فإن هذه الجريمة تكون جريمة قصاص وهى عمدية وإيجابية، ومتلبس بها وغير سياسية.

الأول: تقسيم الجريمة من حيث الحقوق

جرائم تتعلق بالحقوق:

تنقسم الجرائم باعتبار الحقوق إلى أربعة أقسام.

1- حقوق خالصة لله تعالى

وهي تتعلق بجميع العبادات مثلاً الصلاة والزكاة والصوم والحج، وبالنفع العام للمجتمع فلا يختص به أحد فتنسب إلى الله تعالى<sup>(34)</sup> مثل النظام والأمن في الدولة وجرائم الحدود يعني أن يكون في جريمة الحد اعتداء على حق الله تعالى وهو اضرار الناس. والجنايات الشخصية لا يوجد فيها ايداء مرئية لشخص ولكن تجلب الضرر العام، كزنا رجل غير متزوج بامرأة غير متزوجة، فمن الناحية الفردية لا يوجد معنى الاعتداء بالوضوح، ولكن النظر العميق يكشف لنا أن هذه الجريمة تشيع الفحش، وهي التعدي على النسب، وهي مخالفة للناس في أمنهم وعرفهم الجماعي، وانعدام الزجر يرشد إلى البعد عن الانكحة وفساد النظم العائلي<sup>(35)</sup>.

2- حقوق خالصة للعباد

وهي التي تتعلق بها مصلحة للعبد خاصة مثل المعاملات والعقود فيجب الضمان والدية حقاً للعبد وفيه قال القرافي: "فحق الله أمره ونهيه وحق العبد مصالحه"<sup>(36)</sup>.

3- ما اجتمع فيه الحقان وفيه صورتان

الصورة الأولى: إذ كان حق الله تعالى غالباً، كجريمة القذف فيسقط حده بالشبهات لأن حق الله غالب لكونه زاجراً وإن كان القذف من حقوق العبد فلا يجوز العفو عن حده<sup>(37)</sup>.

الصورة الثانية: إذا كان حق العبد غالباً، كالقصاص في جريمة القتل لأنه الاعتداء والجناية على نفس العبد، فيجوز فيه العفو من العبد<sup>(38)</sup>.

حقوق الله تعالى لا تسقط عند جميع الفقهاء ولكن حقوق العبد تسقط فيجوز لصاحبه إسقاط العقوبة والعفو فيه<sup>(39)</sup>. من المتفق عليه أن جرائم الاعتداء على الأشخاص من قتل وضرب وجرح (وهي المعروفة في

الاصطلاح الجنائي الإسلامي بجرائم القصاص والدية) هي جرائم تقع اعتداء على حق الفرد المجنى عليه. وأن جرائم التعزير قد تقع اعتداء على حق الفرد أو على حق الله أي حق الجماعة وذلك بحسب اختلاف المصلحة التي يراد حمايتها بالعقاب على هذه الجرائم. أما جرائم الحدود (الجرائم التي حدد الشارع عقوباتها في القرآن الكريم أو السنة النبوية) فإن الاتفاق قائم بين الفقهاء على اعتبارها تمثل اعتداء على حق الجماعة (أي حق الله) إلا جريمة القذف التي اختلف الفقهاء في شأنها حول ما إذا كانت تعتبر اعتداء على حق العبد أو حق الله، أي حق للفرد أو حق للجماعة.

### التقسيم المبني على جسامة العقوبة

تنقسم الجرائم من حيث العقوبة المفروضة عليها إلى ثلاثة أقسام:

#### القسم الأول

جرائم الحدود: وهي الجرائم المعاقب عليها بحد، والحد هو العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى<sup>(40)</sup> ومعناها أنها محددة معينة فليس لها حد أدنى ولا أعلى، فهو من حقوق الله، لا تقبل الإسقاط علي كل حال.

#### القسم الثاني

جرائم القصاص والدية: وهي إتلاف النفس أو الأعضاء وعقوبتها القصاص، أي أن يتلف من الجاني مثل ما أتلف من المجنى عليه إن كانت الجريمة عمدية. والدية إن كانت الجريمة غير عمدية أو كانت عمدية و امتنع القصاص أو سقط. والقصاص والدية حق لولي الدم إن شاء استوفى وإن شاء عفا.

وجرائم القصاص والدية خمس: (1) القتل العمد (2) القتل شبه العمد (3) القتل الخطأ (4) الجرح العمد (5) الجرح الخطأ<sup>(41)</sup>.

#### القسم الثالث

جرائم التعازير: هي كل المعاصي التي ليست قصاصاً ولا حداً. وقد نصت الشريعة على جرائم التعزير التي لا ينفك ضررها عن المجتمع في كل زمان ومكان كالربا والخيانة والرشوة وشهادة الزور والغصب والإتلاف وأكل المال بالباطل والغش وغير ذلك مما هو ضار بالمجتمع على اختلاف الزمان والمكان وتركت للمجتمع تحريم وتحريم بعض المباحات بما تدعو إليه المصلحة العامة بشرط ألا يعارض ذلك نصاً شرعياً. وأن يكون في إطار الشريعة ووفقاً لمنهجها<sup>(42)</sup>.

#### أهمية التقسيم

تظهر أهمية تقسيم الجرائم إلى حد واقتصاص أوديات وتعزير من عدة وجوده.

أولاً: من حيث العفو: لا يجوز فيها العفو ابدامن أي جهة كانت.

أما جرائم القصاص والدية فالعفو لا يجوز إلا من المجنى عليه أو وليّه. وإذا كان ليس له وليٌّ كان رئيس الدولة ووليّه ومن ثم في هذه الحالة يجوز للرئيس الدولة هنا العفو.

وفي جرائم التعازير لرئيس الدولة حق العفو عن الجريمة والعقوبة ولكن بشرط أن لا يمس عفوهُ حقوقه الشخصية كما لا يجوز له أن يعفو في التعازير إلا عما يتعلق بحقوقه المحضة<sup>(43)</sup>.

#### ثانياً: من حيث سلطة القاضي

سلطة القاضي في الحد مقصورة من ناحية النفاذ. وكذا في القتل إذا كان قصاصاً. وفي حالة العفو أو تعذر الحكم به لسبب مشروع وجب عليه الحكم بالدية ما لم يعف المجنى عليه عنها وفي جرائم التعزير له أن يشدد العقوبة أو يخففها،<sup>(44)</sup>.

#### ثالثاً: باعتبار التخفيف

فيالتعزير فلها أثر على نوع العقوبة ومقدارها، فللقاضي أن يختارها خفيفة، وأن ينزل بها إلى أدنى حدودها، وله أن يوقف تنفيذها. ولكن ليس لها أثر في الحدود المقررة.

#### رابعاً: باعتبار اثبات الجريمة

ان الشريعة تشترط إثبات جريمة الحد والقصاص بعدد معين من الشهود، إذا لا يوجد دليل إلا الشهادة، اذن جريمة الزنا تثبت بأربعة من الشهود، وتثبت أكثر الجرائم بشاهدين علي الأقل. وفي جرائم التعازير فيمكن اثباتها بشاهد واحد. وأما القوانين الوضعية لا تعترف بهذا التقسيم، بل تعرف تقسيمها الي جنائيات وجنح ومخالفات<sup>(45)</sup>.

#### تقسيم الجرائم من حيث قصد الجاني

##### 1- الجريمة العمدية

معناها الوقوع في العمل الحرام شرعاً بالقصد مع العلم بتحريمه ومختار في قصده. وهذا هو المعنى العام للعمد في جميع الجرائم سوى جريمة القتل. فمن زنا قاصداً له مختاراً مع علمه بتحريمه. فإنها جريمة عمدية. ومن سرق قاصداً لها مختاراً مع علمه بتحريمها فجريمة عمدية.

أما جريمة القتل فلا تكون عمدية بمجرد العدوان مع قصده. بل لا بد أن يتحقق فيها قصدان.

الأول قصد العدوان. والثاني قصد النتيجة وهي موت المجنى عليه فمن ضرب إنساناً قاصداً ضربه وقاصداً موته فهو مرتكب لجريمة قتل عمد. أما من ضرب آخر قاصد ضربه ولكنه لم يقصد موته فجريمته قتل شبه عمد<sup>(46)</sup>.

2- الجريمة غير العمدية

وفي الجريمة غير العمدية الجاني لا يقصد الفعل عمدا ولكن يفعل خطأ وهو نوعان:

الأول: هو يريد الفعل ولكن لا يقصد الجريمة وهو يخطئ اما في نفس الفعل واما في الظن. مثلا الشخص يرمي حجرا ولا يريد ان يصيب به أحدا ويرمي به صيدا ولكن يخطئ و يصيب به ادنيا معصوما او يظن انه حيوان فإذا هو إنسان.

الثاني: هو انعدام ارادتها ولكن يقع الفعل نتيجة لإهمال أو عدم احتياط، كانقلاب النائم علي الصبي عنده فيسبب قتله، واحفار بئر في الشوارع العامغير اختيار الاسباب المانعة عن الوقوع فيه من يمر عليه.

فوائد

فائدة التقسيم الي العمد وغيره بحيث ان :

1- الشدة في حالة القصد والخفة عند ما لم يوجد-

2- اشتراط توافر ركن عمد والامتناع عن العقوبة اذالم يتوفر-(47).

تقسيم الجرائم بحسب وقت كشفها

تنقسم الجرائم من حيث وقت ظهورها إلى جرائم متلبس بها وجرائم غير المتلبس بها.

1- الجريمة المتلبس بها

هي التي يضبط أو يشاهد مرتكبها أثناء ارتكابها أو عقب ارتكابه مباشرة. فمن ضبط أو شوهد وهو يسرق أو يزني أو يقتل فهو مرتكب لجريمة متلبس بها.

ومن ضبط أو شوهد عقب ارتكابه للسرقة أو الزنا أو القتل مباشرة. والقرائن الدالة على ارتكابه الفعل قائمة به كحمله للمسرفات. ووجود آثار قائمة به تدل على الزنا أو القتل فهو مرتكب لجريمة متلبس بها.

2- الجريمة غير المتلبس بها

هي التي تكشف بعد ارتكابها بزمن و تفترق الجريمة المتلبس بها عن الجريمة التي لا تلبس فيها في أمرين.

أ- من حيث الإثبات: أن الجريمة المتلبس بها أقوى في ثبوتها، لأن الشهود قد أبصروها أثناء وقوعها. أو أبصروا الجاني عقب ارتكابها تقوم به القرائن والإمارات الدالة على ارتكابه لها.

ب - من حيث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: الجريمة المتلبس بها يجب على كل قادر من المسلمين على إزالتها أن يزيلها ولو باستعمال القوة اللازمة لإزالتها وإذا أزالها بالقوة اللازمة، فلا مسؤولية عليه فيما يحدث من أضرار بالجاني. وذلك من باب إزالة المنكر، وهو واجب على كل قادر عليه(48).

## المصادر والمراجع

- 1- المارودي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 189، الطبعة الأولى، 1404هـ/ 1983م، ط. دار الفكر بمصر.
- 2- محمد إبراهيم محمد، مستقطات العقوبة الحدية، ط: دار الأصاله، 1989م، ص 30.
- 3- محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، ص 24، ط. دار الفكر العربي، القاهرة.
- 4- أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، ص 24.
- 5- سورة ق، الآية: 16.
- 6- سورة المائدة، الآية: 3.
- 7- محمد رشدي محمد إسماعيل، الجنايات في الشريعة الإسلامية، ص 82-83، ط. دار الأنصار.
- 8- الرازي، زين الدين محمد بن شمس الدين عبد الرازق رازي، مختار الصحاح، ترتيب السيد محمود، ص 438، طبعة إيران.
- 9- سورة طه، الآية: 121.
- 10- سورة الأحزاب، الآية: 36.
- 11- سورة المجادلة، الآية: 9.
- 12- محمد إبراهيم محمد، مستقطات العقوبة الحدية، ص 26.
- 13- أبو زهرة، الجريمة والعقوبة، ص 26، ط. دار الفكر العربي.
- 14- سورة البقرة، الآية: 81
- 15- موسوعة فقه عمر بن الخطاب، ص 194.
- 16- ابن منظور محمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور الأنصاري: لسان العرب، دار الصادر بيروت، ج 14، ص 154.
- 17- فيروز آبادي: قاموس المحيط، ج 4، ص 454.
- 18- الزيلعي، عثمان بن علي: تبيين الحقائق، ج 97/6، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، 1313هـ، التشريع الجنائي، عبد القادر عودة، ج 17/1.
- 19- السرخسي: أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، الطبعة الثالثة، دار المعرفة، بيروت، ج 83/28.
- 20- البابرتي (876هـ) محمد بن محمود، شرح العناية على الهداية، الطبعة الأولى، الطبعة الأميرية، 1418هـ، ج 2، ص 438.
- 21- Blackstone, Sir William (b- July 10, 1723, London, d- Feb. 14, 1780, willing ford.) English Jurist, author of commentaries on the laws of England. The new Encyclopaedia, Britannica, Volume. 2 Micropeadia. Ready Reference. Page 263-, Ed. 15.
- 22.- Khan, S.A., Principles of Criminal Law (Based on Outlines of Crinial Law by CS Kenny),page -4, Mansoor Book House, Lahore, Ed.- 1998.
- 23.- Stephen, Sir Jams Fitzjamer (b- March 3, 1829, London d- March 11, 1894, Safforlk, Eng),Britishlegal historian, Anglo- Indian administrator, Hudge, and other noted for his criminal Law reform proposal. The New Encyclopaedia Britannica, vol11, page. 251.
- 24.- Khan, S.A., Principles of Criminal Law (Based on Outlines of Crinial Law by CS Kenny), page -4,Mansoor Book House, Lahore, Ed.- 1998.
25. Khan S.A Principles of Criminal Law p 5. See also Crime and Criminal Law, P. 4, by K.D. Gaur.
26. R. V. Russel, (1933) V. L. R. 59.
- 27- The word "offence" denotes an act made punishable by this Code. In chapter IV, Chapter V-A and in the following sections namely Sections 64and 445, the word, "offence, (PPC, sec. 40, p-38).

- 28- *Offence means any act or omission made punishable by any Law for the time being in force,* (Cr. P. C., Sec - 4, P -8).
29. Russell, Charles Russell Baron (b- Nov. 10, 1832, Newry, County Down, Ire- d- Aug 10, 1900, London), Lord Chief Justice of England from June 1894 until his death. A formidable courtroom advocate, he became widely admired as a strong but moderate Judge. The New Encyclopaedia, Britanica vol. 10, page 251.
- 30- محمد محي الدين عوض، القانون الجنائي، ص 75، محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات، ص 37-38، ط. دار النهضة العربية، بيروت، 1962م.
- 31- عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ج 1، ص 70.
- 32- ابن رشد: محمد ابن احمد. بداية المجتهد. ج 2، ص-332.
- 33- عبد القادر التشريع الجنائي الإسلامي، ج 1، ص 72.
- 34- زين الدين: فتح الغفار، المرجع السابق، ج 3، ص 56، والتفتنازي: التلويح على التوضيح، ج 2، ص 729، والموافقات لإبراهيم بن موسى الحمى الغرناطي المالكي المتوفى 790هـ، ج 2، ص 318-319، طبعة المكتبة التجارية الكبرى مصر.
- 35- محمد أبو زهرة: فلسفة العقوبة في الفقه الإسلامي، ص 72، ط: معهد الدراسات العربية العالية، 1963م.
- 36- القراني: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريسي بن عبد الرحمن المعروف بالقراني، الفروق، ج 1، ص 141، عالم الكتب، بيروت.
- 37- الشاطبي: الموافقات، ج 2، ص 219، وزين الدين ابن إبراهيم، فتح الغفار، ج 3، ص 60، ط. مصطفى الباي الحلبي، 1936م.
- 38- الشاطبي: الموافقات، المرجع السابق، ج 2، ص 32، وزين الدين: فتح الغفار، المرجع السابق، ج 3، ص 60.
- 39- القراني: الفروق، ج 1، ص 141، الشاطبي: الموافقات، المرجع السابق، ج 2، ص 320-315.
- 40- ابن المهام: كمال الدين بن محمد بن عبد الواحد السيواسي، فتح القدير الجزء الرابع، ص 112، 113، والشربيني: الاقتناع، جزء رابع، ص 244، الماوردي: الأحكام السلطانية، 192-195، الكاساني: بدائع الصنائع، جزء سابع، ص 33، نقلاً عن التشريع الجنائي الإسلامي، عبد القادر عودة، ج 1، ص 79، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية عشر، 1413هـ/ 1993م.
- 41- محمد رشدي محمد إسماعيل، الجنايات في الشريعة الإسلامية، ص 186، وعبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ج 1، ص 79.
- 42- محمد رشدي محمد إسماعيل، الجنايات في الشريعة الإسلامية، ص 187.
- 43- سعد جبالي عبد الرحيم، سياسة الإسلام في التجريم والإيلام للأفعال المتصلة بجريمة القتل العمد في الفقه الإسلامي، ص 46، ط. دار النهضة العربية القاهرة، 1993م، عودة، تشريع جنائي إسلامي، ج 1، ص 81-82.
- 44- سعد جبالي عبد الرحيم، سياسة الإسلام في التجريم والإيلام للأفعال المتصلة بجريمة القتل العمد في الفقه الإسلامي، ص 46، ط. دار النهضة العربية بالقاهرة.
- 45- عودة، تشريع الجنائي، ج 1، ص 82-83.
- 46- محمد رشدي محمد إسماعيل، الجنايات في الشريعة الإسلامية، ص 190، والتشريع الجنائي، ج 1، ص 83.
- 47- سعد جبالي، سياسة الإسلام في التجريم والإيلام، المرجع السابق، ص 48، وعبد القادر، التشريع الجنائي الإسلامي، ج 1، ص 84.
- 48- محمد رشدي محمد، الجنايات في الشريعة الإسلامية، ص 193، وعبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ج 1، ص 86.